العرب
الأحد 2021/10/17
السنة 44 العدد 12212

إسرائيل والذاكرة.. ورقتا النظام الجزائري للتغطية على الأزمة الداخلية

مساع حثيثة لخلق روابط معادية بين قوى داخلية وعواصم إقليمية

تحول ملف الذاكرة الذي فاقمته تصريحات الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الأخيرة إضافة إلى عداء إسرائيل إلى ورقتين في يد النظام الجزائري لامتصاص غضب الشارع الرافض للسلطة القائمة، وللتغطية على فشله في إدارة الأزمات التي ترزح تحتها البلاد.

الجزائر - حوّلت السلطة الجزائرية ورقة الذاكرة التاريخية وإسرائيل إلى خطاب شعبوي لاستعطاف الرأي العام والتغطية على أزمة داخلية تتخبط فيها منذ سنوات، فبعدما عجزت عن تجديد نفسها بما يتوافق مع تطلعات الجزائريين إلى نظام سياسي ديمقراطي يكفل الحقوق الأساسية والتداول السلمي على السلطة، تلجأ إلى المزايدة واستغلال الورقتين لربح المزيد من الوقت على أمل استمالة الشارع الحاسم في مواقفه من القضيتين المذكورتين.

ورفعت السلطة الجزائرية من سقف عودة علاقاتها مع فرنسا إلى وضعها الطبيعي إلى مستوى غير مسبوق، واشترط الرئيس عبدالمجيد تبون عودة السفير الجزائري إلى باريس بمراجعة صريحة لمواقفها تجاه الجزائر والخروج من النظرة النمطية، حيث قال لوسائل إعلام محلية "على ماكرون أن ينسى أن الجزائر مستعمرة قديمة لبلاده إذا أراد علاقات ندية ومصالح مشتركة محترمة".

> **ملف الذاكرة التاريخية وإسرائيل دخلتا في خطاب شعبوي رسمي في الجزائر يعمل على خلق أعداء من الخارج والداخل**

وعلى غير العادة أصدرت وزارة الاتصال الجزائرية السبت عشية إحياء ذكرى مجازر السابع عشر من أكتوبر 1961 بيانا جددت فيه الموقف الجزائري تجاه الذاكرة، رغم أن الأمر كان يندرج سابقا في الشأن الفرنسي الداخلي لما يتعلق الأمر بالأحداث المذكورة، وهو ما يجسد التحول اللافت للنظام الجزائري في هذا المجال، ويكرس التوظيف غير الطبيعي للتاريخ في إدارة العلاقات مع الفرنسيين.

وذكرت وزارة الاتصال بأن "الجزائر ستلاحق فرنسا إلى أن تعترف بمسؤولياتها كاملة عن كل الجرائم التي اقترفتها خلال فترة الاستعمار، وأن مجازر السابع عشر من أكتوبر 1961 هي جزء من الحفاظ على الذاكرة والدفاع عنها والذي يعد واجبا مقدسا".

ورغم أن التصريحات المثيرة التي أدلى بها الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون خلال الأسابيع الماضية تضمنت العديد من المسائل على غرار هيمنة العسكر على السلطة في الجزائر، ووقوع الرئيس تبون رهينة بين أيدي ما أسماه بـ"النظام الصلب" في إشارة إلى الجيش، وعلى النظرة والموقف الجزائري المتباين تجاه التواجد الفرنسي والتركي على الأراضي الجزائرية، إلا أن الخطاب الرسمي في الجزائر حوّل الأنظار كلها إلى التفصيل المتعلق فقط بالذاكرة الجماعية، لما قال ماكرون "لم أعرف الأمة الجزائرية قبل دخول الفرنسيين إلى الجزائر"، وتجاهل باقي التصريح.

وأشارت وزارة الاتصال في بيانها إلى أن "التعريف بهذه المحطات التاريخية الخالدة يعد واجبا وطنيا، والحفاظ على الذاكرة والدفاع عنها يعد واجبا مقدسا سنلاحق به فرنسا اليوم وكل يوم إلى أن تعترف بمسؤولياتها كاملة، وتلتزم بتحمل تبعات كل الجرائم التي اقترفتها ضد الأمة الجزائرية الأصيلة وشعبها الأبي".

ودخلت الذاكرة التاريخية وإسرائيل في إطار خطاب شعبوي رسمي في الجزائر يعمل على خلق أعداء من الخارج والداخل من أجل حشد الشارع لمعركة تغنيه عن الأزمة الحقيقية التي تتخبط فيها البلاد خلال السنوات الأخيرة على مختلف الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ولم يكفل سيناريو تغيير واجهة النظام عبر مؤسسات مدنية جديدة ردم الهوة السحيقة بين الشارع والسلطة، والتي تجسدت بشكل لافت في رفض الجزائريين للانخراط في خارطة طريق السلطة، وعبروا عن ذلك بالعزوف والمقاطعة القوية للاستحقاقات الانتخابية الأخيرة.

وفيما يجري التسويق لأخطار خارجية تهدد أمن واستقرار البلاد انطلاقا من باريس وتل أبيب والرباط، يجري خلق روابط داخلية تمهيدا لفرض حالة استثنائية في البلاد بدعوى محاربة تنظيمي "ماك" و"رشاد" اللذين صنفا كحركتين إرهابيتين وتم الإعلان عن "تفكيك عدد من الخلايا المنضوية تحتهما".

وكان الرئيس تبون قد صرح لوسائل إعلام محلية بأن "أدلة وقرائن دامغة توصلت إليها المصالح المختصة تفيد بضلوع الرباط وتل أبيب في أعمال عنف وتخريب أهمها موجة الحرائق التي طالت منطقة القبائل خلال الصائفة الماضية"، وهو ما يؤكد أن القطيعة المستجدة بين البلدين الجارين مرشحة لأن تكون طويلة الأمد، وأنه لا نية للجزائر التي رفضت مختلف الوساطات للعودة إلى الوضع السابق على الأقل.

ملف الذاكرة يغطي على إخفاقات النظام الجزائري

وتعمل الجزائر على إيجاد روابط بين ما تصفه داخليا بـ"التنظيمات الإرهابية" وتقصد بها حركتي "ماك" و"رشاد" وبين أنظمة وعواصم إقليمية أدرجتها في خانة الدول المعادية، خاصة بعد ما أسماه تبون بـ"ضلوع المغرب ورفض باريس تسليمها زعيم الحركة الانفصالية البربرية المقيم في باريس فرحات مهني"، كما دخلت بقوة على خط دعم القضية الفلسطينية، وتقود حاليا مساعي حثيثة داخل الاتحاد الأفريقي لرفض قبول عضوية إسرائيل كمراقب في الهيئة المذكورة.

وصرح في هذا الشأن وزير الخارجية رمطان لعمامرة بأن بلاده "دافعت رفقة العديد من دول الاتحاد الأفريقي عن المصلحة العليا لأفريقيا التي تتجسد في وحدتها وتماسك شعوبها من خلال رفض منح إسرائيل صفة المراقب في الاتحاد الأفريقي".

وأضاف بأن "النقاش الذي دام ساعة بين وزراء الخارجية الأفارقة حول القضية المثيرة للجدل قد سلط الضوء على الانقسام العميق بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وأن اقتراح نيجيريا الذي تم وضعه مع الجزائر والذي يهدف إلى إعادة الوضع إلى ما كان عليه على الفور، لم تقبله أقلية ناشطة ممثلة بالمغرب وبعض حلفائه المقربين، بما في ذلك جمهورية الكونغو الديمقراطية التي ضمنت موقفا متحيزا بشكل خاص".

مرونة حمدوك تضاعف من ضغوط المدنيين والعسكريين على حكومته

الخرطوم - ضاعف تظاهر الآلاف من السودانيين في الخرطوم ووصولهم إلى القصر الجمهوري ومقر مجلس الوزراء السبت من حجم الصعوبات التي تمر بها المرحلة الانتقالية، ووضع حملا ثقيلا على رئيس الحكومة عبدالله حمدوك الذي تحلى بالمرونة في خطاب ألقاه مساء الجمعة وحاول من خلاله تجسير الهوة السياسية بين المدنيين والعسكريين.

وطالب المتظاهرون بحل الحكومة وتشكيل أخرى بديلة وتوسيع قاعدة المشاركة فيها واستكمال هياكل الفترة الانتقالية من محكمة دستورية ومجلس القضاء والمفوضيات الواردة المنصوص عليها في الوثيقة الدستورية، وهو ما وصفوه بـ"استعادة الثورة من مختطفيها" في إشارة إلى الأحزاب المسيطرة على قوى الحرية والتغيير.

ورفع المتظاهرون مطلبا يتعلق بإقالة رئيس الحكومة الذي لم يخل خطابه الأخير من مخاوف بشأن تحول المسيرات السلمية إلى احتجاجات وصدامات مسلحة، في ظل مساعي المتظاهرين للاعتصام أمام مجلس الوزراء للضغط عليه لحل حكومته، واتهام بعض المؤيدين له بأنه يبدو لينًا أكثر من اللازم.

وتداول نشطاء على مواقع التواصل الاجتماعي رسائل مسربة عن خطة تقوم على خلق الفوضى وتنفيذ عمليات قتل وحرق وتخريب لتهيئة الظروف المناسبة لإعلان حالة الطوارئ في البلاد، ما جعل كثيرين لا يستبعدون حدوث صدامات.

وحاول حمدوك القفز على أهداف المتظاهرين بتأكيده على ضرورة وقف التصعيد من قبل كل الأطراف، والتخفيف من حديث الأزمة المتداول بين العسكريين والمدنيين، وإنكار أنها تدور بينهما أصلا بقوله "هي بين معسكر الانتقال المدني الديمقراطي ومعسكر الانقلاب على الثورة ومن يريدون عرقلتها"، واستهدف الفصل بين مطالب المنشقين عن تحالف الحرية والتغيير وبين مطالب فلول النظام البائد.

وطرح مبادرة جديدة للخروج من المأزق الحالي لم تختلف كثيرا عما طرحه من قبل وإن تحدث هذه المرة بشكل صريح عن استجابته لمطالب توسيع قاعدة المشاركة في هياكل السلطة، مطالبا بـ"عودة عمل جميع مؤسسات الانتقال ووضع الخلافات في موضعها الصحيح، والابتعاد عن اتخاذ قرارات وخطوات أحادية وعدم استغلال أجهزة الدولة، وإنهاء كل أنواع الشقاق بين مكونات قوى الحرية والتغيير كافة".

وعمد حمدوك في خطاب مفاجئ جاء بعد يوم واحد من رفضه حل حكومته عدم الدخول في صراعات مباشرة مع المكون العسكري، وألقى مسؤولية ما يحدث على "تعذر الاتفاق على مشروع وطني بين قوى الثورة والتغيير"، وحمّل الجميع المسؤولية دون الرد على ملف تجميد العسكريين لبعض مؤسسات السلطة.

ولم يكتف بذلك، بل بعث برسائل تؤكد أنه طرف في المعادلة لا يكمن تجاوزه إلى جانب قوى الحرية والمكون العسكري والحركات المسلحة، وأنه "ليس طرفا محايداً في الصراع أو وسيطاً، وينحاز بكل صرامة وبشكل كامل للانتقال المدني الديمقراطي".

وقوبلت كلمات الرجل بتباين واسع بين المراقبين، فهناك من يرون أنه يريد الحفاظ على حضوره كطرف مستقل في توازنات سلطة الانتقال ويسعى للقيام بدور يتماشى مع الثقل الدولي الذي يحظى به، باعتبار أن موقفه لتسوية الأزمة يتوافق مع تقديرات قوى دولية تدعم السودان لعبور المرحلة الانتقالية.

في حين ذهب آخرون للتأكيد أن مرونته تستهدف أن يظل طرفاً تتوافق عليه كافة الكتل والمكونات السياسية والعسكرية بما يدعم استمراره في منصبه حتى نهاية الفترة الانتقالية، وفي تلك الحالة لن يستطيع حسم الخلاف المتصاعد، وأن حديثه عن الانحياز للانتقال الديمقراطي بحاجة إلى ترجمته على الأرض في شكل قرارات حاسمة توقف تغوّل العسكريين على مهام المكون المدني.

وأوضح أستاذ العلوم السياسية بجامعة أفريقيا العالمية في الخرطوم محمد صديق خليفة أن خطاب حمدوك لم يُجب عن الأسئلة المطروحة على الساحة وفي مقدمتها أسباب اشتعال أزمة شرق السودان وكيفية التعامل معها، ولم يتطرق إلى أي حلول يمكن أن تسهم في حسمها، وترك ملف الأزمة مفتوحا دون أمد زمني للحل.

وأشار في تصريح لـ"العرب" إلى أن رئيس الوزراء يضع في اعتباره إمكانية الإطاحة به بإيعاز من المكون العسكري حال دخل في صدامات مباشرة وعلنية مع خصومه، ويسعى ليظل رئيسًا للحكومة بعد أن بدأ طريق الإصلاح الاقتصادي وتجاوز الكثير من مطبات الفترة الانتقالية ويخشى أن يذهب كل ما قام به هباء، لذلك اختار السير على الحبال الشائكة إلى حين وجود سلطة منتخبة.

محمد صديق خليفة

خطاب حمدوك لم يُجب عن الأسئلة المطروحة على الساحة

ولدى العديد من القوى المنضوية تحت لواء الحرية والتغيير مخاوف من الإمعان في استعداء المكون العسكري بشكل كامل لإدراكهم بأهمية دوره في الحفاظ على تماسك البلاد ومنع انفراطها إذا خرجت التظاهرات عن نطاق السيطرة.

ويقول مراقبون إن الذهاب إلى مرحلة القطيعة الكاملة يعني تفكيك الشراكة بشكل نهائي والوصول إلى نقطة الصفر، خاصة بعد أن فقد التعاون جزءًا كبيراً من الزخم الشعبي الذي قاد الشريكين ليكونا على رأس السلطة عقب الإطاحة بنظام عمر البشير.

وأعلنت قوى الحرية والتغيير عن دعمها لرئيس الوزراء واعتبرت أن الأزمة الحالية تقف خلفها قيادات عسكرية ومدنية محدودة تهدف إلى إجهاض كل إنجازات الثورة، وسيتصدى لها الشعب وقوى الثورة والتغيير من مدنيين وعسكريين.

في المقابل ترى قوى مدنية أخرى يقودها الحزب الشيوعي وتجمع المهنيين أن الاستمرار في خطابات المهادنة التي اعتاد عليها رئيس الوزراء وتبدو في مرات عديدة دبلوماسية أكثر من اللازم لن يخدم التحول الديمقراطي.

ووسط التباعد الحاصل بين القوى المختلفة بات شبح الفوضى يطل برأسه على السودان، لأن المسافات لا تزال متباعدة، وفكرة التوافق تتراجع حظوظها مع إصرار كل طرف على تغليب رؤيته على حساب الآخرين.

ويعتقد متابعون أن المرونة الزائدة في أوضاع انتقالية حرجة قد تتحول إلى سيولة سياسية وأمنية، ما يضر بالوثيقة الدستورية التي حددت مهام الانتقال وتتطلب حسما في التعامل مع أي تجاوزت تستهدف الانقضاض على ما جاء فيها.

المرحلة الانتقالية في خطر

تعدد مسؤوليات وزراء حكومة عزيز أخنوش يثير جدلا في المغرب

محمد ماموني العلوي

الرباط - أثار تعدد مسؤوليات البعض من أعضاء الحكومة المغربية الجديدة جدلا في البلاد، وذلك أعقاب استقالة نبيلة الرميلي من وزارة الصحة بعد أيام قليلة من تعيينها على رأسها بسبب جمعها بين منصب الوزارة وعمدة مدينة الدار البيضاء، حيث برزت أصوات تلح على تعديل قانون تنظيم أشغال الحكومة.

ولم يحسم القانون المتعلق بتنظيم وتسيير أشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها الجمع بين منصبي وزير ورئيس جماعة، حيث كان حزب الاستقلال قد تقدم بمقترح قانون لتغيير المادة 32 من القانون التنظيمي وذلك بهدف توسيع حالات التنافي لتشمل العضوية بالحكومة ورئاسة أي جماعة ترابية أو غرفة مهنية.

وأوضح حمزة أندلوسي الباحث في العلوم السياسية والقانون الدستوري أنه "قانونيا ليس هناك ما يمنع الجمع ما بين المهمة الوزارية ورئاسة الجماعة الترابية إلا إذا منع القانون الجمع بين رئاسة الأخيرة وتولي منصب وزاري بموجب القانون التنظيمي المتعلق بتنظيم أشغال الحكومة".

واستدرك الباحث المغربي في حديثه لـ"العرب" أنه "يجب على الحكومة إعادة النظر في مقتضيات حالات التنافي وإدراج رئاسة الجماعات الترابية الأخرى ضمنها ذلك أن التمثيلية الترابية لم تعد مهمة ثانوية بل لها من الإكراهات ما يتجاوز أحيانا مشاكل القطاع الحكومي كالعلاقات مع البرلمان، وعليه من أجل حوكمة جيدة يجب إعادة النظر في النص التشريعي لتجاوز هذا الإشكال".

ولم يعد بالإمكان الجمع بين صفة رئيس لإحدى المدن الـ13 الكبرى والعضوية في مجلس النواب أو مجلس المستشارين، ويتعلق الأمر بكل من طنجة وتطوان ووجدة وفاس ومكناس والعاصمة الرباط وسلا وتمارة والقنيطرة والدار البيضاء ومراكش وآسفي وأغادير.

لكن في المقابل حسم المشرع المغربي في تنافي الجمع بين رئاسة الجهة ورئاسة الحكومة، ورئاسة الإقليم مع رئاسة الجماعة، بهدف التفرغ لمهمة انتخابية واحدة كي تكون المردودية جيدة والحؤول دون تعدد التعويضات، ولفت مراقبون إلى ضرورة تكريس هذا القانون على كافة المسؤوليات في كل مؤسسات الدولة.

حمزة أندلوسي

على الحكومة إعادة النظر في مقتضيات حالات التنافي

وأوضح بيان للديوان الملكي أن الإعفاء طبقا لأحكام الفصل 47 من الدستور جاء بناء على ملتمس تقدمت به الرميلي قصد التفرغ الكامل لمهامها كرئيسة لمجلس مدينة الدار البيضاء بعدما تبين لها حجم العمل الذي تتطلبه منها هذه المهمة التمثيلية، وما تقتضيه من متابعة مستمرة لقضايا سكانها وللمشاريع المفتوحة بهذه المدينة الكبرى، مما سيؤثر على الالتزامات الكثيرة والمواكبة اليومية التي يستوجبها قطاع الصحة، لاسيما في ظروف الجائحة.

من جهته أكد عزيز أخنوش رئيس الحكومة أن سبب إعفاء الرميلي يعود إلى أنها "اعتبرت أن الملفات الموضوعة على طاولة المجلس الجماعي لمدينة الدار البيضاء هي ملفات كبرى وأولوية، تسترعي التفرغ إليها بشكل كامل والإشراف عليها بشكل متواصل".

وهناك من يرجع إعفاء الوزيرة من منصبها قبل مباشرة عملها إلى تأثير الحملة التي انطلقت على وسائل التواصل الاجتماعي قبل أيام بالعاصمة الاقتصادية للمغرب، تحت شعار "الدارالبيضاء محتاجة إلى عمدة متفرغة لمشاكلها".

وشدد أصحاب الحملة في هاشتاغ أطلق على موقع فيسبوك تحت عنوان "كازا_لي_بغينا"، أنه "لا يمكن للرميلي الجمع بين مسؤوليتين جسيمتين كوزارة الصحة وعمدة مدينة كبرى كالدار البيضاء"، داعين الوزيرة التجمعية إلى الاستقالة فورا من منصب عمدة العاصمة الاقتصادية.